



## حروف الجر بين النيابة والتضمين

### - دراسة نحوية وصفية دلالية

م.م. هلات حسن جرجيس

يدخل أسلوبا النيابة والتضمين ضمن ظاهرة (العدول) التي يعدل فيها الحرف أو ما يصاحبه عن معناه الحقيقي الذي وُضِعَ له، أو أُطْرِدَ فيه إلى معنى آخر مجازي، أو مُنْدَرَجٍ ضمن المجاز، وقد درس العلماء حروف الجر منفردة، قائمة بحد ذاتها، ودرسوها بتراكيبها المتعددة، وبالسياقات التي ترد فيها، فكان ذلك سببا في ظهور طريقتين في التحليل للوصول إلى المعنى الذي يكتنفه الحرف، لينقسم النحاة على قسمين: قسم جعل الحرف يتضمن معنى حرف آخر؛ لأن الفعل الذي عُدي به ليس ممَّا يَطْرُدُ ذكره معه، بل هو الحرف الذي قالوا بتناوبه، والقسم الآخر حاول تفسير الفعل، أو اللفظ الذي جاء معه الحرف، بمعناه الأصلي الذي وُضِعَ له، ولم يخرج عنه إلى غيره، والفعل هو الذي يحتمل معنيين فيكون قد أُشْرِبَ دلالة فعلين، وقد اتضح لنا من خلال البحث عدم دقة القول إن النيابة مذهب كوفي، وإن التضمين مذهب بصري، فهناك من أئمة نحاة البصرة من قال بالتناوب، وكذلك الحال مع التضمين، وأن هناك فريقا ثالثا ذهب إلى العمل بالأسلوبين كليهما، ولكن بشروط وقيود وضعوها، وأوجبوها، ومن خلال الإطلاع على آراء العلماء وتفسيرهم لهذه الظواهر يتجلى للعيان اتجاه آخر يفرض نفسه، وليس المقصد منه اتجاه النحاة، أو فريق منهم، بل اتجاه في تفسيراتهم غير التناوب والتضمين، يظهر ذلك من قول أصحاب التضمين بأن هذه الحروف تُفسَّرُ إما على التضمين، أو على تأويل يقبله اللفظ، وأغلب تأويلاتهم تكون بإبرازهم للمعنى الأصلي للحرف، ويُفسِّرون النص على أساسه تفسيراً مقبولاً لاخلاف فيه، وقد تنبَّه لهذا الاتجاه من التفسير عدد من النحاة المحدثين والمعاصرين، وهوالاتجاه الذي تبناه البحث، والاتيان بشواهد تطبيقية، لينتهي البحث على ان مذاهب النحاة في هذين الأسلوبين أربعة، فريق قال بالنيابة، كالفراء، وأبو عبيدة...، وفريق قال بالتضمين، كالزمخشري، وابن عصفور، وفريق قال بالنيابة لكن بشروط، كابن السراج، وابن جني...، وفريق قرن الأمرين معاً سواء بترجيح أحدهما أم بعدم الترجيح كابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام...

#### المقدمة

اهتم الدارسون منذ القدم بكتاب الله العزيز محاولة منهم للكشف عن إعجازه من النواحي كافة في مختلف الفنون، فوقفوا على سره الكامن ووجهه المعجز، فأسراره لا تنقطع وعجائبه لا تنتهي، ففيه من الأسرار والإعجاز ما يقف عليه كل جيل من الأجيال، وإعجازه يشمل مختلف مناحي الحياة؛ لذا حاول العلماء الوقوف على أسراره وكشف خباياه، ومن إحدى نواحي أسرارهِ، إعجازه في نظمه ذلك النظم العجيب الذي كلما غصنا في أعماقه تفتحت أذهاننا على عوالم لم نكن نراها إلا بعد تأمل؛ ودقة نظر متجاوزين الظاهر المكشوف إلى العمق المستتر، فقد وضعت في خضم بحره الزاخر كل لفظة في مكانها المناسب ببراعة مذهلة، وأثار عقول أهل العلم بالبلغ بالترام الدقة في مراعاة دلالة الألفاظ، وإيرادها بطريقة يعجز عنها الخلاق، ومن مناحي إعجازه في نظمه وُضِعَ لحروف الجر في المكان اللائق بها والمناسب لها؛ لذا درس العلماء حروف الجر من نواحي عدة، ودرسوها منفردة قائمة بحد ذاتها، ودرسوها

وأرائهم في تعريف التضمين والنيابة، كما اختلفوا في تفسير التضمين أهو من قبيل الحقيقة أم المجاز؟ فذهب بعضهم إلى جعله من باب الحمل على المعنى ١٢، وجعله بعضهم مجازاً مرسلأ وقيل إنه من باب الكناية، وغير ذلك من التخرجات، ١٢، فقد ذكر الزركشي أن التضمين " مجاز؛ لأن اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معاً، والجمع بينهما مجازاً خاصاً يُسَمونُهُ بالتضمين، تفرقةً بينهُ وبين المجاز المطلق" ١٤. وذَكَرَ أَنَّ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) من باب التضمين؛ لأنه تضمَّن تعليم الاستفتاح في الأمور باسمه على جهة التعظيم لله تعالى، وألْتَبَرَكُ بِاسْمِهِ" ١٥. فتحدث العلماء عن المجاز في أسلوب التضمين، فمنهم من أنكَرَهُ ومنهم من ارتضاه، ومنهم من ذهب إلى أن المراد المعنيين معاً، وهما: المعنى الأصلي الذي يردُّ عليه اللفظ، والمعنى المجازي. ١٦. وقد استولى (التناوب) و(التضمين) على اهتمام الدارسين والعالمين في النحومند القدم ولاسيما في الدراسات الحديثة وأخذوا بتحليلهما في سبيل إيضاح هذين الأسلوبين، للكشف عن أسرار اللغة من خلالها، وإظهار معجزات القرآن الكريم في نظمه وصياغته للألفاظ، ونكتفي بالإشارة إلى الكتب والبحوث التي تطرقت له، ومهدت له دراسة وتحليلاً.

### معاني حروف الجر

يثبت واقع الحال أن حروف الجر تدلُّ على أكثر من معنى واحد وفي كثير من المواضع بحيث لا يمكن الجزم بمعنى معين إذ من الممكن أن تدلُّ في الموضوع نفسه على أكثر من معنى ويعدَّان معنيين

صَمَّنَ الشيءَ بمعنى أودَعَهُ إياه، كما تودَعُ الوعاء المتاع، فهو جَعَلَ الشيءَ في شيءٍ يحويه. ٥.

والتضمين في المفهوم الاصطلاحي لا يختلف عنه في معناه اللغوي فهو: "إعطاء الشيء معنى شيء، وتارة يكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف" ٦.

وقد عرَّف ابن جني التضمين في حروف الجر بقوله: " أن الفعلَ إذا كانَ بمعنى فعلٍ آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخرُ بآخر، فإن العرب تتسع فتوفِّعُ أحدَ الحرفَينَ موقعَ صاحبهِ إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه" ٧. مثاله قوله تعالى: ((فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَن تَرْكَبُ)) (النازعات: ١٨)، وإنما يقال: هل لك في كذا؟ إلا أن المعنى هو: أدموك إلى أن تركب. ٨. وقد حاول ابن جني تعريف التضمين في أكثر من موضع إعجاباً منه بهذا الأسلوب. ٩. لكن أفضل من عرَّف التضمين، هو ابن هشام الأنصاري حين ذكر أن التضمين هو: إشراب لفظ معنى لفظ آخر، فيعطونه حكمه، وفائدته: بأن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ١٠. ثم يورد الشواهد على ذلك، منها قول الله جل وعلا: ((وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ)) (الكهف: ٢٨) بتضمين الفعل (تَعْدُ) معنى (تَقْصِمُ). أي: ولا تقحم عينيك مجاوزين إلى غيرهم، وغيرها من الشواهد القرآنية. ١١.

### مذاهب النحاة بين الحقيقة

#### والمجاز وأرائهم

تعددت وتوعدت مذاهب النحاة

لمعناه الأصلي الذي وُضِعَ له، ولم يخرج عنه إلى غيره، وكلُّ منهما أي: (التناوب، والتضمين) يدخلان ضمن ظاهرة تسمى (العدول)، ففيها يعدل الحرف أو ما يصاحبه عن معناه الحقيقي الذي وُضِعَ له أو طرَّد فيه إلى معنى آخر، مجازي أو مُندرج ضمن المجاز.

### النيابة والتضمين لغة

#### واصطلاحاً

#### النيابة

لا يختلف معنى النيابة عند اللغويين عن معناها عند النحاة ففي اللغة يقال: ناب الشيء عن الشيء: إذا قام مقامه، وناب عني فلان في هذا الأمر نيابة؛ إذا قام مقامك، وتناوبتِما الخطب والأمر: إذا قُمتما به نوبة بعد نوبة. ١.

وفي الاصطلاح هو: " إقامة شيء مقام شيء آخر" ٢ وللنيابة مواطن كثيرة منها: نيابة حروف الجر بعضها مكان بعض، ونيابة الحروف عن الظروف أو العكس، ونيابة حروف العطف مكان حروف الجر، والنيابة عن الفاعل ٣...٢، والذي يعيننا هنا هو نيابة حروف الجر بعضها عن بعض. وهي ظاهرة شائعة في كلام العرب وفي شعره ونثره، لا سبيل لإنكارها، معروفة عند النحاة، يُفردون لها أبواباً خاصة يُعبرون عنها أحياناً ب(حروف الجر بعضها مكان بعض، أو بدل حرف جر من آخر)، وقد تداوله أئمة اللغة والنحو كالخليل، وسيبويه، والفراء وغيرهم من النحاة والمفسرين. ٤.

### التضمين:

التضمين في اللغة: الإيداع، تقول:



قال الرضي: "وأعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يُتوهم خروجُه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى. أوزيادته: أن يبقى على أصل معناه الموضوع هوله، ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى، بل الواجب؛ فلا نقول إن (على) بمعنى (من) في قوله تعالى: ((الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ)) [المطففين: ٢]، بل يُضْمَنُ ((أَكْتَالُوا)): تحكّموا في الاكتيال وتسلطوا".<sup>٢٠</sup> ويقول المرادي: "رد كثير من المحققين سائر معاني (الباء) إلى الإلصاق، كما ذكر سيبويه، وجعله معنى لا يفارقها"<sup>٢١</sup>. والسبب الثاني عندهم هو: ضعف الحرف عند مجاوزة معناه الأصلي، وكونه بمعنى حرف آخر، كما هي الحال مع الأسماء والأفعال التي تأتي لعدة معانٍ. "فإن قيل: فكما تجوزون أن يكون الفعل مضمناً معنى فعل آخر، فهلاً جعلتم الحرف في معنى حرف آخر...؟ والجواب: أن التصرف في الأفعال أولى منه في الحروف، وأيضاً فإنك إذا حكمت للفعل بحكم فعل آخر كان لذلك مسوغ وهو كون الفعلين بمعنى واحد، وإذا جعلت حرف بمعنى حرف آخر لم يكن لذلك مسوغ؛ لأنهما لا يجتمعان في معنى واحد"<sup>٢٢</sup>.  
جعل نحاة هذا المذهب القياس هو: عدم تناوب حروف الجر بعضها عن بعض كما هي الحال مع أحرف الجزم والنصب، وما وجد فيه تناوباً لحرف عن آخر ولم يكن بالإمكان تأويله أو تضمين فعله فهو يكون على التناوب شذوذاً<sup>٢٣</sup>.  
والحقيقة أن مذهب جواز التناوب ليس مقصوداً على الكوفيين فحسب، بل يشاركون فيه عدد من أئمة البصريين

سموه: (أسلوب التناوب) ف فيما يلي توضيح ذلك.

### خلاف المدرستين البصرية والكوفية في مسألة التناوب والتضمين

تعرض قضية التناوب والتضمين في كتب النحو على أنها مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وأن نحاة البصرة أنكروا التناوب، وفسروها إما بتأويل يرتضيه النص، وإما بتضمين اللفظ معنى لفظ آخر مناسب لسياق الحدث، كما ذكر ذلك ابن السكيت البطلوسي، والمرادي، والسمين الحلبي،<sup>١٨</sup> وفي أقوال غيرهم من النحاة نلاحظ أنهم نسبوا القول بالتضمين للبصريين والقول بالنيابة للكوفيين، والمتتبع لأراء النحاة يجد غير ذلك: فلم يقتصر القول بالتضمين على المذهب البصري، ولا التناوب على المذهب الكوفي، بل إن من أئمة نحاة البصرة من قال بالتناوب، وكذلك الحال مع التضمين، وأن هناك فريقاً ثالثاً ذهب إلى العمل بكل الأسلوبين لكن بشروط وقبود وضعوها بل وقالوا بوجوبها، وفيما يلي تفصيل ذلك:

حقيقة هذه المسألة أن حروف الجر يأتي بعضها بمعنى بعض، ففي كلا المذهبين إشارة إلى هذا، ولكن إنكار هذه القضية ليس من حيث وجودها؛ بل من حيث تفسيرها. فحقيقة الأمر تلخص في أن عدداً من النحاة ذهبوا إلى أنه ليس لحرف الجر إلا معنى واحد أصلي يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز، فالحرف (على) يؤدي معنى واحداً حقيقياً هو: (الإستعلاء)، والحرف (في) يؤدي معنى واحداً حقيقياً هو: الظرفية... وهكذا،<sup>١٩</sup>

أصليين، والذي يشدنا لذلك هو علاقة معاني الحرف الواحد بعضها ببعض؛ فمن الممكن في بعض الأحيان أن نحكم بأصالة أحد معاني الحرف، وأن نلاحظ إمكانية وجوده في غيرها من المعاني ك (ابتداء الغاية) في (من)، إذ يمكن ملاحظته في معنى (التبويض) و(البدل)، لكن ذلك غير ممكن مع سائر معانيها، وأن النحاة على عاداتهم اعتمدوا على أن يكون للحرف معنى أساسياً يعرف به، إلا أن هذا لا يقودنا إلى القول إن المعاني الأخرى هامشية، بل إنها أيضاً تكون معاني قائمة بنفسها، فحرف الجر في اللغة العربية قد يستعمل لأكثر من معنى كما هو حرف (الباء) يستعمل: الإلصاق، والاستعانة، والتعويض، والتعليل وغيرها و(في) ل: الظرفية، والتعليل، وغيرها من المعاني. فقد تقترب المعاني من بعضها، أوتوسع في استعمال الحرف فيأتي بأكثر من معنى،<sup>١٧</sup> لكن حاصل الحال أنه يعرف بمعنى دون غيره لتكون كالصفة الغالبة عليه، ولا تنسى (السياق) الذي له دور مهم في إظهار المعاني، أوترشح المعنى المراد ترجيحه ففي كثير من الأحيان يكون السياق هو الفاصل في تحديد العديد من معاني الحروف، وهو الموعول الأول في إبراز المعنى المراد من وضع الحرف في ذلك التركيب، ولهذا مال العلماء إلى أن يعرف كل حرف باسم ظاهر يغلّب عليه، ثم أضفى الاستعمال الطويل والتداول المتكرر ما يشبه الأصالة.

هذا فيما يخص المعاني التي يتميز بها كل حرف من حروف الجر، أما فيما يتعلق بالمعنى الذي يأتي به حرف الجر على أنه بمعنى حرف جر آخر، أي كما

أميل. قال عنه ابن السيد البطلوسي: "وجميع ما أورده ابن قتيبة في هذا الباب، إنما نقله من كتاب يعقوب ابن السكيت في المعاني، وفيه أشياء غلط فيها يعقوب، واتبعه ابن قتيبة على غلظه، وأشياء يصح أن تتأول على غير ما قال" ٢٧.

### حجج العلماء وأقوالهم في التناوب والتضمين - دراسة تطبيقية

ومع القول بتناوب حروف الجر ظهر اتجاه آخر فسر أصحابه ما جاء من الحروف على غير عاداتها التي اطرقت عليها، وذلك بتفسيرها على (التضمين): فضمموا الفعل أو اللفظ معنى فعل أولفظ آخر يطرد معه الحرف الذي ورد في غير عاداته.

وهنا ظهر فريقان من النحاة: فريق فسر الظاهرة على التضمين فحسب، وأنكر التناوب ورد على قائله، وفريق لم ينكر التناوب مع أنه قال بالتضمين واستحسنه ولكنه وضع شروطاً وحالات للتناوب لا يجب الخروج منها. فليس في كل موقع وحالة نقول بالتناوب، وفيما يلي أقوال أصحاب المذهبين:

تحدث النحاة عن تناوب حروف الجر وأقاموا له أبواباً وفصولاً في مصنفاتهم، إلا أن ابن السراج زاد الأمر ضبطاً، فلم يقبل التناوب حراً على كل حال، فقال: "واعلم أن العرب تتسع فيها: فتقيم بعضها مقام بعض إذا تناوبت المعاني، فمن ذلك: (الباء). نقول: فلان بمكة، وفي مكة، وإنما جازا معاً؛ لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا، فقد خبرت ب(في) عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان

بعض المواضع، قال الله- جل ذكره على لسان فرعون: ((قَالَ أَمْنَمُّ لَهُ قَبْلَ أَنْ أَدْنُ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَا قَمْلَعْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خَلْفٍ وَلَا ضَلْبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى)) (طه: ٧١) أي: (على) ٣٠. ثم أخذ يورد الشواهد الشعرية ومن أي التنزيل على ظاهرة التناوب. وكذلك الزجاجي يسلك هذا المذهب في شرحه لمعاني حروف الجر، فيجعل الحرف في معنى الآخر، فيذكر أن من معاني (من) أنها قد تأتي بمعنى (الباء)، و(على)، وتكون مكان (في). مع إيراد الشواهد على ذلك ويفعل الشيء ذاته مع غيرها من الحروف. ٣١. والهروي كسابقه عقد باباً للتناوب سماه: باب (دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض)، ثم أخذ يذكر حروف الجر وما يتوابعها من غيرها من الحروف مع إيراد الشواهد عليها. ٣٢. وعلى طريقته سار ابن الشجري في أماليه، ٣٣. وغيرهم من النحاة الذين ضمموا التناوب في معاني الحروف التي ذكروها في كتبهم منهم ابن الحيدرة اليميني، وابن مالك، والإربلي، والفاكهي ٣٤. وغيرهم ممن قالوا بتناوب الحروف من البصريين والكوفيين، فالقول إن النيابة مذهب كوفي ليس دقيقاً، ويبدو أن سبب نسبة النيابة للكوفيين جاءت لأن عدداً من النحاة نسبوها ل(الاصمعي) وهولفوي بصري. ٣٥. وللكسائي، وابن السكيت وهما لغويان كوفيان، كما نقل ذلك عنهم أبو عبيدة القاسم بن سلام ٣٦، واشتهر بالقول بالنيابة على لسان ابن قتيبة، فنسبه إليه الكثير من المتأخرين، على أن ابن قتيبة نفسه قال بالنيابة وهو بغدادي المذهب ولكنه إلى البصريين

كذلك، بل إن النحوي منهم قد ينكر التناوب، ويقول بعدم العمل به، ثم تجده في مواضع أخرى من كتابه يفسر حرف الجر على أنه بمعنى حرف آخر. وأول من فسّر الحرف على أنه يتوابع عن آخر، هو الخليل، إذ يقول في قوله الله- جل وعلا: ((لَهُ مَعْقِبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفَهُ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)) [الرعد: ١١]: قال المعنى "يحفظونه بأمر الله" ٢٤. وفي غيرها من الآيات الحكيميات.

وهذا سيبويه شيخ النحاة يقول في معاني (عن): أنه "قد تقع (من) موقعها أيضاً، تقول: أطعمته من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة" ٢٥. وكما هو حال الفراء فهو يفسر في معانيه في أكثر من موضع حرف الجر بمعنى نظيره، يذكر في قوله عز اسمه: ((فَاطُرُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلْ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّوكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)) [الشورى: ١١]: "معنى فيه، أي: به، والله أعلم" ٢٦. أما أبو عبيدة فقد أخذ بالتناوب وفسر بها الكثير من آيات الذكر الحكيم في مجازه. ٢٧. وسلك طريقته الأخنش الأوسط في معانيه. ٢٨. كما أن ابن قتيبة سمي أحد أبواب كتابه أدب الكاتب: باب (دخول بعض الصفات مكان بعض) وجاء فيه بحروف الجر وجعلها مكان بعضها البعض وبدأه قائلاً: " (في) مكان (على)، تقول: لا يدخل الخاتم في إصبعي، أي: على إصبعي" ٢٩. وأورد شواهد من أي التنزيل وشواهد شعرية على كل تناوب ذكره لحرف من حروف الجر.

وها هو المبرد البصري ذاكراً حروف الجر: "وحروف الخفض يُبدل بعضها من بعض، إذا وقع الحرفان في معنى في



زيد، قياساً على قولهم: إن فلاناً لظريفٌ عاقل، إلى حَسَبِ ثاقب، أي: مع حسب... وهذه المسائل لا يُجيزُها مَنْ يُجيزُ إبدال الحروف، ومَنْ منع ذلك على الإطلاق؛ ولزمه أن يتعسف في التأويل لكثير مما ورد في هذا الباب؛ لأن في هذا الباب أشياء كثيرة، يبعد تأويلها على غير وجه البديل، كقول الشاعر: (من الوافر)

إذا رضيت علي بنوقشير

لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا؛

ولا يُمكن المنكرين لهذا أن يقولوا: إن هذا من ضرورة الشعر؛ لأن هذا النوع قد كثر وشاع، ولم يخص الشعر دون الكلام، فإذا لم يصح إنكار المنكرين له، وكان المُجيزون له لا يُجيزون في كل موضع، ثبت بهذا أنه موقوف على السماع، غير جائز القياس عليه، ووجب أن يُطلب له وجه من التأويل يُزيل الشناعة عنه، ويُعرف كيف المأخذ فيما يرد منه ٤٥. وبعد هذا يُشيد البطلوسي بأقوال ابن جني في هذه المسألة، ويوردُها، ويُعضدُها بما يُشاكلها

من الاحتجاج المقنع ٤٦.

أما ابن هشام الأنصاري فيتردد موقفه بين التناوب مطلقاً وتارة بشروط، وبين التضمن، فهونبس التناوب إلى الكوفيين، والتضمن إلى البصريين، ويُدرج في حديثه عن حروف الجر ومعانيها القول بنبابتها عن غيرها من حروف الجر، ولكنه في كل نيابة تقريباً يُخرج لها تخريجاً آخر، فظيماً يخص معاني (من): فإنه يوردها على أنها تنوب عن غيرها من حروف الجر، ولكن مع كل موضع يؤول لها تأويلاً آخر، ٤٧، وكأنه لا يميل إلى التناوب في كل موضع. ولذلك نراه يُحدد مواضع التناوب بقوله: "وقولهم: (ينوب بعض

زيد في الفرس، وانت تريد عليه... وغير ذلك مما يطول، ويتفاحش" ٤٠. والمبرد قبله قال بتناوب حروف الجر في مصنفه (الكامل) مورداً على ذلك شواهد من القرآن الكريم وشواهد شعرية ويذكر أن ذلك كثير جداً، ٤١، ولكن نلاحظ في (المقتضب) إشارات منه على تحديد التناوب ذلك بتقارب صفات الحروف المتناوبة، إذ يقول في موضوع القسم بالباء: إن قولك: مررت بزيد، فهي الواو وتدخلان على كل مضمم به؛ لأن الواو في معنى الباء، وإنما جعلت مكان الباء، والباء هي الأصل؛ كما كان في مررت بزيد، وضربت بالسيف يا فتى؛ لأن الواو من مخرج الباء، ومخرجها جميعاً من الشفة، فلذلك أبدلت منها... فمن ذلك قوله عز وجل: ((لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِن خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِّن أَمْرِ اللَّهِ)) (الرعد: ١١)، أي: بأمر الله" ٤٢.

ثم ظهر ابن السيد البطلوسي وسار على منهج ابن جني، ولكن دون ترجيح أسلوب على آخر، فالملاحظ من ابن جني أنه يرجح التضمن على التناوب، أما البطلوسي فتكلم عن هذين الأسلوبين مع ترجيح كليهما، وجعل لهذه المسألة قاعدة في قوله: "ينبغي أن يحمل ما ورد من هذا الباب [يقصد باب تناوب حروف الجر] وهو مقصورٌ على السماع، لا يجوز القياس عليه، لكن سمع منه، فهذا مجازه" ٤٣. فقد عقد باباً بعنوان: دخول بعض الصفات مكان بعض، وفيه نسب القول بالتناوب للكوفيين، والتضمن للبصريين، ويُعقب على المذهبين قائلاً: "وفي القولين نظر؛ لأن من أجازَه دون شرطٍ وتقييدٍ لزمه أن يُجيز: سرت إلى زيد، وهو يُريد مع

فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تابن معناهما لم يجز، ألا ترى أن رجلاً لوقال: مررت في زيد، أو: كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز" ٢٨. فابن السراج يقول بالنيابة ويحمله على أنه من باب الاتساع في اللغة، لكنه يشترط فيه تقارب معانيها تقارباً كبيراً؛ لأنه يقول بعد ذلك: "فلا يجوز أن تدخل (الباء) على (إلى)، و(اللام) على (من)، ولا (في) على (إلى)، ولا شيئاً منها على آخر" ٢٩. وكذلك فعل ابن جني، إذ قال بالتناوب إلا أنه وضع له رسماً يعمل عليه، ويؤمن التزام الشناعة لمكانه، يقول في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض: "هذا باب يتلفه الناس مفسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه، وأوقفه دونه، وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (من)، ويحتجون لذلك بقول الله - سبحانه: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِّلْحَوَارِيِّينَ مَن نَّصَارِي إِلَى اللَّهِ)) (الصف: ١٤) ويقولون: إن (في) تكون بمعنى: (على)، ويحتجون بقوله - عز اسمه على لسان فرعون: ((وَأَلصَّبْنٰكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ)) (طه: ٧١)، أي: عليها، ويقولون: تكون (الباء) بمعنى (عن)، و(على)، ويحتجون بقولهم: زمت بالقوس، أي: عنها، وعليها... ولستنا ندفع أن يكون ذلك كما يقولون؛ لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، وأما على كل حال فلا، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا لا مقيداً لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وانت تريد معه، وأن تقول:

ليست بمعنى (على) "على ما يظنه من لا تحقيق عنده" ٥٥. وضمن فعل (الصلب) معنى (الاستقرار والتمكن) الذي يطرُد معه حرف الجر (في)، فكما يُقال: تمكَّت في الشجر، فإن مُرادَه استقرارها فيه، وأنها من قبيل الفعلين: أحدهما في معنى الآخر ٥٦.

ومنهم ابن عصفور، فذكر أنه ليس لجعل الحرف مكان حرف آخر مُسوِّغ، وجاء بعدد من شواهد العلماء القائلين بتناوب الحروف فيها واستدلالهم به، فأولها وقال فيها جميعها أنه لا حاجة لهم فيها ٥٧.

ومنهم أيضا الرضي حيث صرح في أكثر من موضع بعدم التناوب ٥٨. ثم يورد الشواهد على ذلك بعدم قول نيابة حروفها بل بتضمينها، ولكن هذا لم يمنعه من قوله في بعض الحالات أن الحرف جاء بمعنى آخر منها عندما يذكر معاني بعض حروف الجر، ولربما كان ذلك بسبب نقله عن غيره من النحاة وأنهم قالوا بذلك.

أما أبوحيان فلم يبيِّن رأيه في هذه المسألة صراحةً كعادته في كثير من المسائل التي فيها أكثر من رأي، ولكن يستشف من نصوصه أنه يميل إلى التضمين ٥٩.

فتقوله بأن هذه المعاني لم يذكره أصحابنا وكذلك جعل من قال بتناوبها بأنهم يزعمون ذلك، يوحي بأنه يُرجِّح التضمين.

كما أنه في مواضع من تفسيره البحر المحيط يُفسِّر الحرف إما بالتضمين وإما بتأويل يناسب اللفظ منها تفسيره لقوله تعالى: ((ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمُ مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا)) (الأعراف: ١٠٣) يقول: "وتعدية

ما استدلل به من قال بالتناوب، فهو يرفض التناوب حتى مع تقارب الحرفين.

ومنهم أيضا الزمخشري عند تفسير قول الله - جلَّ وعلا: ((وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى)) (لقمان: ٢٩)، يقول فإن قلت: يجري

لأجل مسمى، ويجري إلى أجل مسمى، أهو من تعاقب الحرفين؟ قلت: كلا، ولا يسلك هذه الطريقة إلا لبيد الطبع ضيق العطن ٥٢. ثم فسَّر الآية على ما يقبله اللفظ قائلًا: "لأن قولك: يجري إلى أجل مسمى: يبلغه، وينتهي إليه. وقولك: يجري

لأجل مسمى: تريد لإدراك أجل مسمى تجعل الجري مُختصًا بإدراك أجل مسمى، ألا ترى أن جري الشمس مُختصٌ بآخر السنة، وجري القمر مُختصٌ بآخر الشهر، فكلا المعنيين غير نابٍ به موضعه" ٥٣. كما فسَّر غيرها من الآيات على التضمين مُبدأً التناوب، قال في قوله تعالى: ((وَلَا تُعَدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)) (الكهف: ٢٨): "إنما عُدِّي ب(عن)؛

لتضمين (عدا) معنى (نبا) و(علا)، في قولك: نَبَتْ عَنْهُ عَيْنُهُ، وعلت عنه عينه؛ إذا اقتحمته ولم تعلق به. فإن قلت: أيُّ غرض من هذا التضمين؟ وهلا قيل: ولا تعدُّ عنهم عينك، أولا نعل عينك عنهم؟ قلت: الغرض فيه: إعطاء مجموع معنيين؛

وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ؛ ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تتحهم عينك مُجاوزتين إلى غيرهم؟ ٥٤. وتبعه في ذلك ابن يعيش في شرحه على المفصل، فذكر في نيابة (في) عن (على) في قوله تبارك وتعالى على لسان فرعون: ((وَأَصْلِبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمَنَّ أَنِنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى)) (طه: ٧١)، أن (في)

حروف الجر عن بعض)، وهذا أيضاً مما يتداولونه ويستدلون به، وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم ينوب، وحينئذ فيتعذر استدلالهم به، إذ كل موضع ادَّعوا فيه ذلك يُقال لهم فيه: لا نسلم هذا مما وقعت فيه النيابة، ولو صحَّ قولهم لجاز أن يُقال: مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم ٤٨. ويبدو أنه يُرجِّح التناوب لقوله عنه: "وهو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين، وبعض المتأخرين، ويجعلون ذلك شاذًا، ومذهبهم أقلُّ تعسُّفًا" ٤٩. إلا أن هذا لم يمنعه من القول

بالتضمين، وتخريج بعض الشواهد عليه، فقد عقد باباً (في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية)، فجعل من ضمنها مبحثاً للتضمين جعله القاعدة الثالثة فيه، وذكر في آخر المبحث أن التضمين كثير، ونقل عن بعضهم أنه لو جُمع ما جاء منه لجاز منه كتاب يكون مئتين أوقافاً ٥٠.

والظاهر، أنه يقول بتناوب الحروف، وبالتضمين، ولا يُكركهما، كما أن قوله إن مذهب الذين قالوا بالتناوب أقل تعسفاً، ربما قصد بذلك تعسُّف المتكربين في إنكارهم لكل تناوب، فهو يرضى الإثنين معاً لكن مع تقييد التناوب وعدم منعه على الإطلاق.

وفي المقابل ظهر عدد من النحاة تمسكوا بالتضمين، وفسروا الشواهد عليه، ورفضوا التناوب وأنكروه، منهم الزجاج، فذكر أنه لا يجوز أن يُقال: إن بعض الحروف من حروف المعاني بمعنى الآخر، لكن الحرفين قد يتقاربان في الفائدة، فيظن الضعيف العلم باللغة أن معانها واحد، وليس بذلك فليفهم ٥١. وأخذ يؤول



(٢٨)، تعدى ب (اللام) ومعناه أحلُّ أَوْقَدَر. ((إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَيَّ مَعَادٍ)) (القصص: ٨٥)، تعدى ب (على) ومعناه: أنزل. ٦٥.

فقد تعدى الفعل (فرض) بأكثر من حرف، واختلف معناه مع كل حرف تعدى به، هذا أحد الأسباب الذي دفع أصحاب (التضمين) إلى إبعاد التناوب؛ لأن معنى الفعل هو الذي تغير؛ لذا قالوا بأن هذا دليلٌ غيرٌ مدفوع على أن التضمين جرى في الفعل، وليس في الحرف. ٦٦.

### ترجيح الآراء:

ماذا لو قلنا: إن المعنى لا يختص فقط بالفعل، بل بالحرف أيضاً، فلا يخفى أن لكل حرف دلالة خاصة المختلفة عن غيره، فسأهم كل من الفعل والحرف بإبراز معنى جديد، حتى لو كان مع الفعل نفسه، لذا علينا التفكير في سبب ورود الحرف في هذا السياق دون غيره من الحروف لكن مع عدم إنكار التناوب؛ لأنه أسلوب قديم موجود في اللغة، ومع عدم إنكار التضمين؛ لأنه أسلوب رفيع يهدف إلى إكثار المعاني بأقل لفظ.

نورد هنا عددا من النماذج، ثم نبين الرأي الذي نراه راجحاً فيها، ونبدأ بقول ابن قتيبة في بداية (باب دخول بعض الصفات مكان بعض): " (في) مكان (على)، تقول: لا يدخل الخاتم في إصبعي، أي: على إصبعي" ٦٧.

جعل ابن قتيبة (في) هنا بمعنى على، والذي نراه أن الفعل (يدخل) جاء في موضعه وكذلك الحرف (في)؛ لأن المطرد الشائع أن الفعل (يدخل) يتعدى ب

ذلك من قول أصحاب التضمين بأن هذه الحروف تُفسر إما على التضمين أو على تأويل يقبله اللفظ، وأن يحمل التناوب على الشذوذ، والذي يهنا هنا هو قولهم: على تأويل يقبله اللفظ، فالملاحظ من تأويلاتهم أن أغلبها تكون بإيرازهم للمعنى الأصلي للحرف، ويُفسرون النص على أساسه تفسيراً مقبولاً لاختلاف فيه، وقد تنبه لهذا الاتجاه من التفسير عدد من النحاة المحدثين والمعاصرين منهم: الأستاذ عباس حسن، والدكتور فاضل صالح السامرائي، مع أن الأول منهما جعلها من قبيل التناوب، والحقيقة أن تفسير النصوص على أصل معنى الحرف هو الذي نرتضيه في دراستنا، ونقول: لماذا لانحاول أولاً أن نُفسر الحرف الذي جاء مع غير ما طرد عليه، على معناه الأصلي الذي وُضع له، أو على ما عُرف به من معان؛ فالقرآن الكريم كلام الله المعجز، وقد أُورد كل لفظ في مكانها المناسب، فلا بُد أن يكون هناك غرض وراء إيراد هذا الحرف بدل ذلك. ولكي نعرف ذلك الغرض ونتوصل إلى المراد لأبد أن نربط معنى حرف الجر مع مصاحبه في ذلك السياق.

من المعلوم أن معنى الفعل يتغير بتغير الحرف الذي يتعدى به مثال ذلك: الفعل (فرض) في قوله تباركت صفاته: ((الْحَجُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْتٍ وَلَا فُسُوقٍ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ)) (البقرة: ١٩٧) يتعدى (فَرَضَ) ب (في) ومعناه أَوْجِبَ وَالزَّمَ، و((فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا)) (النساء: ١١)، تعدى المصدر النائب عن الفعل ب (مِنْ) ومعناه قَسَمًا، و((مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ)) (الأحزاب:

فَطَلَمُوا) بالباء، إما على سبيل التضمين، بمعنى: (كفروا بها)،... وإما أن تكون الباء سببية، أي: ظلموا أنفسهم بسببها" ٦٠. وكذلك فعل تلميذه السمين الحلبي في تفسير غيرها من الآيات الكريمة، فقد أورد الآراء التي قالها العلماء في تفسير تلك النصوص ولكنه رجح التضمين. ٦١. وتجدر الإشارة إلى أن ابن مالك فتح باب النياحة على مصراعيه لمن بعده خاصة بعد أن ظهر عدد من النحاة ممن رفضوا النياحة ك: الزمخشري وابن يعيش، وابن عصفور، وغيرهم، فتميز ابن مالك بتكثير معاني حروف الجر، وكأنه جمع ما أمكن من المعاني البصرية والكوفية وصرح بها، ولا سيما النياحة، ولهذا السبب نراه في بعض المواقع يقول بالتضمين، وإن كانت قليلة بالمقارنة مع قوله بنياحة الحروف. ٦٢. فالتضمين أسلوبٌ بديعٌ في اللغة العربية لا يعرف سره إلا من له باع وفقه في اللغة، يقول ابن جني في باب الحمل على المعنى: "ومنه بابٌ من هذه اللغة واسعٌ لطيفٌ طريف، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به؛ لأنه في معنى فعلٍ يتعدى به" ٦٣. وقال فيه ابن أبي الربيع: "وفي التضمين إيجاز واختصار، وهو من فصيح كلام العرب، وهو في القرآن كثير" ٦٤.

### اتجاه ثالث غير التناوب والتضمين

من خلال الإطلاع على آراء العلماء وتفسيرهم لهذه الظواهر يتجلى للعيان إتجاه آخر يفرض نفسه، وليس القصد منه اتجاه النحاة، أو فريق منهم، بل إتجاه في تفسيراتهم غير التناوب والتضمين، يظهر

(الباء): لكي يُرَادَ باللفظ معنى (الشرب والري) معاً فجمع معنيين في لفظ واحد، فجاء بالفعلين أحدهما بالتصريح، والثاني بالتضمن، والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع الاختصار. ٧٥. فقيل: إن قوله: ((يَشْرَبُ بِهَا))، أحسن من أن يُقال (يشرب منها)؛ لأن الأخير لا دلالة فيه على الإرتواء، وإن قال: (يروي بها)، فلا دلالة فيها على الشرب بصريحه بل باللزم، فقال: ((يَشْرَبُ بِهَا))؛ للدلالة على الشرب بصريحه وعلى الري معاً. ٧٦. لكن كل ذلك ليس مُسَلِّماً به، فكما ردَّ الذين قالوا بالتضمن، مذهب من قالوا بالتأوب؛ فكذلك ظهر عدد من الباحثين المعاصرين، وودَّوا قول من ذهب إلى التضمن، فتضمنهم الشرب معنى الري، غير مُسَلِّم به؛ لأن الإرتواء يكون بسبب الظمأ، إلا أن الشرب في الجنة لا يكون لغرض الإرتواء؛ لأنه لا ظمأ فيها، بدليل قول المولى- جلَّ وعلا: ((نَ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى (١١٨) وَأَنْتَ لَا تَطْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى)) (طه: ١١٨-١١٩)، فالشرب فيها ضربٌ من النعيم المُقيم، وكذلك قولهم: إن عبارة (يشرب منها) لا دلالة فيها على الري، غير مُسَلِّم به لقوله عزَّ وجلَّ في وصف نعيم الأبرار: ((إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا)) (الإنسان: ٥)، فليس شرطاً أن فعل الشرب مع (من) لا دلالة فيه على الإرتواء؛ ٧٧. لذلك فالأظهر أن تكون (الباء) على بابها، وليست من قبيل التأوب أو التضمن.

وقد وُلَّ الأصل على عدَّة وجوه منها: ما قاله الزركشي: أن العين هاهنا إشارة إلى المكان الذي ينبع منه الماء، لا إلى الماء نفسه، نحو: نزلتُ بعين، فصار كقوله:

يصلح في هذا المعنى، ولكن جاز في: ((وَأَصْلُ بَيْتِكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ))؛ لأن الجذع يشتمل على المصلوب؛ لأنه قد أخذه من أقطاره. ٧٠. وكذلك فسَّر المبرد. ٧١. وفسَّرت على الظرفية سواء المكانية أو الزمانية، فقد أثر الحرف (في) على (على)؛ للدلالة على إبقائهم عليها زماناً مديداً تشبيها لاستمرارهم عليها باستقرار الظرف في المظروف المشتمل عليه، وكأن الجذع للمصلوب بمنزلة القبر للمقبور. ٧٢.

قوله تعالى: ((إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا (٥) عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا)) (الإنسان: ٥-٦)

كثر استشهاد النحاة بهذه الآية الكريمة قديماً ومحدثين، ووجه الاستشهاد بها قوله: ((يَشْرَبُ بِهَا)) إذ جاء فعل الشرب مع (الباء)، فأخذ العلماء يُفسِّرونها على أكثر من وجه، لما تتضمنه الآية من وجوه للتأويل. فذهبت طائفة من العلماء إلى وجود التأوب في الآية، وأن قوله- جلَّ وعلا: ((يَشْرَبُ بِهَا)) بمعنى يشرب منها، فتعاقبت الباء مع (من)؛ لأن الفعل (يشرب) تطرَّد تعديته ب(من)، و(الباء) فيها بمعنى (من) التبعيضية، وأثبت لها هذا المعنى الأصمعي، وابن قتيبة، وأبو علي الفارسي، والهروي، وابن السجري، وابن مالك... وغيرهم ونُقِلَ عن الكوفيين ذلك. ٧٣. وقيل: إن (الباء) زائدة، والمعنى: يشربها عبادُ الله. ٧٤. وقيل: بالتضمن، فضمَّن الفعل (يشرب) معنى (يروي)، ووجه ذلك أن الفعل (يشرب) يتعدى بنفسه، ولا يحتاج إلى حرف جر، ولكن دخلت عليه

(في)، نقول: دخلت في الحجرة، وأدخلت يدي في الوعاء وغير ذلك، ولكن الذي أراه أن الذي يتغير هو السياق، فالأولى القول: لا يدخل إصبعي في الخاتم، فني هذه الحالة لا يحتاج النص إلى تأويل، وتكون (في) جاءت في محلها. وجاءت (في) في موضعها الصحيح على أساس أن (في) للإحتواء والإحاطة فقد أحتوى الإصبع الخاتم وأحاط به فدخل فيه، فالإصبع هو الذي يدخل الخاتم؛ لأن محيط الخاتم أكبر من الإصبع، فيحيطه ويحتويه.

أما من أكثر الشواهد التي استدلت بها النحاة على تناوب حروف الجر، وأولها النحاة الذين قالوا بالتضمن فهي قوله عزَّ اسمه على لسان فرعون: ((وَأَصْلُ بَيْتِكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ وَتَلْعَمْنَ أَيْنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى)) (طه: ٧١)، فسرها الذين قالوا بالتأوب على أنها بمعنى: على جذوع النخل. ٦٨. أما أصحاب التضمن فلم يرتضوا بهذا القول، وقالوا بأن (في) هنا ليست بمعنى (على) كما زعموا؛ لأن (على) للاستعلاء، والمصلوب لا يجعل على جذوع النخل، وضمَّنوا فعل الصلب التمكن والاستقرار، ذلك كقولك: تمكَّنت في الشجرة. ٦٩.

ولكن نقول: ماذا لو أترنا تفسير الحرف على أصل معناه دون التأوب أو تضمن الفعل فعلاً آخر، وهو الذي فعله كثير من العلماء في تفسيرهم للنصوص ومنها هذا النص الكريم، فأولوا المعنى على أن (في) على بابها، فهي تقييد الظرفية والوعاء، بقول الزجاج في معانيه: أن أصل (في) إنما هو للوعاء، وأصل (على) لما مع الشيء، كقولك: التمر في الجراب، ولو قلت: التمر على الجراب لم



عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ)) (المطففين: ٢)، قال أصحاب التناوب أن (على) بمعنى (من)، أي: من الناس، فكأنهم استوفوا من الناس ٨٢، وأما على التضمين فقد ضَمَّنُوا الفعل (اكتالوا) معنى الفعل (تحاملوا)، فعاده ب(على)، والمعنى: تحاملوا على الناس. ٨٤. وقيل: إن (على) يتعلق ب(يستوفون)، وقُدِّمَ المفعول على الفعل لإفادة الخصوصية، والمعنى عليه: إذا اکتالوا من الناس استوفوا عليهم الكيل، فهم يَسْتَوْفُونَ على الناس خاصة، فأما أنسهم فهم يَسْتَوْفُونَ لها. ٨٥. بما أن الذي ظهر من النص هو الجور والظلم، فلا داعي للقول بأن (على) بمعنى (من)، أو اللجوء إلى التضمين لتفسير وإظهار المراد؛ لأن النص يُقيدُ بأن (على) على بابها في إفادة تلك المعاني، ذلك لأنَّ (على) هي أصلًا من معانيها الاستعلاء، وهو المعنى المركزي لها، فالصورة تتوضَّح من خلال اختيار هذا الحرف وإيثاره على (من): لأنَّ (من) ليس من معانيها الاستعلاء، فهناك فرق بين قولك: (أکتال منه)، وقولك: (اکتال عليه)؛ فالأولى لا تقيد أنه ظلمه حقُّه، وهضمه ماله، بخلاف الثانية، فإنه فضلا على إفادتها الظلم، وهضم حق الآخرين، فإن فيه معنى الاستعلاء والتسلط، فهم إذا أخذوا منهم أخذوا أكثر من حقِّهم، وإذا أعطوهم أعطوهم أقلَّ من حقِّهم، ففيه إذاء معنى التحكُّم والجور والظلم، وهو أبلغ من الحرف (من) هنا. ٨٦. وهذه المعاني تتلَّق من حقيقة معنى الاستعلاء للحرف (على) ومفادها الاستيلاء والظلم.

### نتائج البحث

التناوب ظاهرة لا بدَّ منها في اللغة

وهم أعلى الخلق، فقال في نعيم الأبرار: ((يَسْقُونَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ (٢٥) خَتَامُهُ مَسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ (٢٦) وَمِرَاجُهُ مِنْ تَسْنِيمٍ))، أي: إنهم يَسْقُونَ من رحيقٍ ممزوج بالتسنييم، والتسنييم أعلى شراب في الجنة، وهو يمزج لهم بحسب أعمالهم، في حين قال ((عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ))، أي: يشربون من عين التسنييم خالصة، فكلمًا أخلصوا أنفسهم وأعمالهم لله، أخلص لهم الشراب، وهم لا يشربون منها، بل يشربون بها. ٨٠

وبإضافة توجيه آخر لهذا الوصف، وهو كون (الباء) على أصلها وهوتأدية معنى الإلصاق، ففيه مزيد من المبالغة في وصف النعيم ذلك أنهم يشربون من عين يكاد أن يُلاصق أفواههم ماؤها دون بدل أي عناء في الشرب، ففيه إمعان في نفي وجود أدنى عناء في الشرب. ٨١. وجعل الزمخشري (الباء) في الآية ك(الباء) في شربت الماء بالعدل، ذلك حين وقف على وجه المخالفة بين تعدية فعل (الشرب) ب(من) أولًا، وب(الباء) ثانيًا، فقال: "فإن قلت: لم وصل فعل (الشرب) بحرف الابتداء أولًا وبحرف الإلصاق آخرًا؟ قلت: لأنَّ الكأس مبدأ شربهم، وأوَّل غايته، وأما العين فيها يمزجون شرابهم، فكان المعنى: يشرب عباد الله بها الخمر، كما تقول: شربت الماء بالعدل" ٨٢. وأرى أنه لا بأس هنا أن نفَسِّر الحرف على أصل معناه وكذلك أن نضمِّن الفعل، لكن ليس على تضمينه معنى (الارتواء)، بل على تضمينه معنى (التلذذ)، كما أشاروا إلى ذلك بأن التلذذ حاصل من الشرب، فيكون مع الشرب التلذذ بالماء الخالص.

وقوله جلَّ وعلا: ((الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا

مَكَانًا يَشْرَبُ بِهِ" ٧٨.

فالباء على أصلها، لتفيد معنى الإلصاق، إذ إن فيه دلالة على قربهم من العين يشربون منها، فليس في الأخير نصُّ على معنى القرب من العين، مثال ذلك قولك لأحدكم: أكلتُ من تَناحِ بستانك، فإنه ليس فيه دلالة قاطعة على أنك كنتَ بالبستان، بل رُبمًا حُمِلَ إليك، فني فعل (الشرب) مع الحرف (باء) دلالة على القرب والشرب، فهم نازلون بالعين يشربون منها. ٧٩

هذه الدلالة تقودنا إلى عمق آخر للمعاني وهو اعتبار وجود صنفين من أهل الجنة، صنَّفَ سَمَّاهم الله تعالى ب(الأبرار)، وصنَّفَ سَمَّاهم ب(عباد الله)، والصنفان تحدَّثَ عنهما في هذه الآيات في قوله تقدَّست صفاته: ((إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِرَاجُهَا كَافُورًا (٥) عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا)) وهو الذي أشار إليه الدكتور فاضل صالح السامرائي: فيبين أن مرتبة الذين سَمَّاهم (عباد الله) أعلى من مرتبة (الأبرار)، وفرَّق بين النعيمين، كما فرَّق بين الصنفين؛ إذ فرَّق نعيم الأبرار ب((يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ)) فوصف نعيمهم بأنهم يشربون من كأس، وأن هذه الكأس ليست خالصة بل ممتزجة: ((كَانَ مِرَاجُهَا كَافُورًا))، وأما الصنف الآخر فهم لا يشربون من كأس يُؤتى بها، بل يشربون خالصة من العين، وهي مرتبة أعلى، فخصَّ التمتع بلدَّتِي النظر والشراب. وهذا التعبير نظير قول المولى: في سورة (المطففين: ٢٢-٢٨)، حيث ذكر فيها سبحانه صنفين من السعداء: صنف الأبرار، وصنف السابقين المقربين،



وكذلك الحال مع التضمن، وأن هناك فريقاً ثالثاً ذهب إلى العمل بكلا الأسلوبين لكن بشروط وقيود وضعوها بل وقالوا بوجودها. فقد اتّضح أن مذاهب النحاة اربعة:

- ١- فريق قال بالنيابة، منهم: الفراء، وأبو عبيدة...
- ٢- فريق قال بالتضمن، منهم: الزمخشري، وابن عصفور...
- ٣- فريق قال بالنيابة لكن بشروط، منهم: ابن السراج، وابن جني...
- ٤- فريق قرن الأمرين معاً سواء بترجيح أحدهما أو من غير ترجيح، منهم ابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام...

على هذا الأساس فمن المؤكّد أننا سنجدّ معاني لا تأتي إلا بوجود ذلك الحرف في ذلك التركيب. أما الذي استتجنناه من الحديث عن التناوب والتضمن بعد تتبعنا لأراء النحاة وأقوالهم لاحظنا أنهم نسبوا القول بالتضمن للبصريين والقول بالنيابة للكوفيين، والواقع غير ذلك؛ فلم يقتصر القول بالتضمن على المذهب البصري، ولا التناوب على المذهب الكوفي، بل إن من أئمة نحاة البصرة من قال بالتناوب، بل إن النحوي منهم قد ينكر التناوب، ويقول بعدم العمل به، ثم تجده يُفسّر حرف الجر على انه بمعنى حرف آخر. وأولهم الخليل وسيبويه والمبرد وابن قتيبة وغيرهم...

فهي موجودة في كلامنا اليومي لا مفرّ منها كما قالوا: فلان بمكة وفي مكة، وسمعتُ عن فلان ومن فلان، رُحْتُ له ورُحْتُ عليه، وذهبتُ إلى الشط، وللشط، وعلى الشط، فالمتكلم قد يتّسع في كلامه العادي، ٨٧، فلا سبيل إذن في إنكار التناوب، ولكنّه موقوفٌ على السماع غير جائز القياس عليه. ٨٨، أما التضمن ففيه فنٌّ وإبداعٌ، فتأتي من خلاله بمعانٍ كثيرة في أوجز لفظ، وهو كثير في اللغة أيضاً ولا سيما في القرآن الكريم، ولا يستشعره إلا من له دراية باللغة، وباعٍ في العلم والفتى، ولكن الذي نرّجحه هو أن يفسّر الحرف على الأصل الذي وردّ له، فإذا أولنا النصوص



## المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم
٢. أفر حروف المعاني في تعدد المعنى، د.عراي أحمد، دراسة منشورة في مجلة التراث العربي- مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب- دمشق العدد ٨٩ - السنة الثالثة والعشرون، ١٤٢٤م - ٢٠٠٣م، وهي منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://www.awu-dam.org/trath>
٣. أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، (د.ط.)، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت).
٤. أدوات الغاية في النحو العربي، رسالة تقدمت بها إيمان بنت جواد الصادق إلى فرع اللغة بكلية اللغة العربية وأدائها جامعة أم القرى لنيل درجة الماجستير في النحو، بإشراف د. رياض بن حسن الخوالم، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٥. إرتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٦. الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد الهروي (ت: ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط٢، مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٧. الأصول في النحو: محمد بن سهل بن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٨. الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم: د. عبد الله علي الهتاري، دار الكتاب الثقافي، إربد-الأردن، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٩. الإقتصاب في شرح أدب الكتاب، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت: ٥٢١هـ)، تحقيق: أ. مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد، (د.ط.)، دار الكتب المصرية - القاهرة، ١٩٩٦م.
١٠. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مطبعة الخانجي، ومطبعة المدني - القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
١١. إيثار حروف الجر بعضها على بعض في لغة القرآن الكريم، د. سعدون خلف عبد، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية العراق، على الموقع الإلكتروني: [www.iasj.net](http://www.iasj.net)
١٢. البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار التراث - القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٤٨٤م.
١٣. البسيط في شرح جمل الزجاجي: أبو الريح عبيد الله بن أحمد الإشبيلي السبتي (ت: ٥٨٨هـ)، تحقيق: عياد بن عبد النبي، ط١، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٦٨م.
١٤. تأويل مشكل القرآن: عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، شرح: السيد أحمد صقر، ط٢، دار التراث - القاهرة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.
١٥. التضمن النحوي في القرآن الكريم: محمد نديم فاضل، ط١، دار الزمان، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٦. تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: د. زكريا عبد المجيد التوتي، ود. أحمد النجولي الجمل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
١٧. تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهر (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: الجزء ٨ عبد العظيم محمود، محمد علي النجار، الجزء ١٢، ١٣، أحمد عبد العليم البردوني، علي محمد الجاوي، (د.ط.)، الدار المصرية - القاهرة، الجزء ١٥، (د.ت.)، إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
١٨. الجمل في النحو: المنسوب لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، (د.مط.)، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
١٩. الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، وأ. محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٢٠. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: علاء الدين علي الإربلي (ت: ٧٣٦هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط٢، دار النفائس، دمشق - سوريا، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٢١. حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٢٤٠هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط٢، مؤسسة الرسالة - بيروت، دار الأمل، إربد - الأردن، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.



٢٢. حروف المعاني في تراث ابن مالك - جمعاً ودراسة: أطروحة تقدم بها محمد الشحاة المتولي عمارة إلى كلية اللغة العربية بالمنصورة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية، بإشراف د. المتولي رمضان الحميري، ود. محمود محمود السيد، (د.ت)
٢٣. حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر، د. أحمد عبدالستار الجوّاري، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء ٢، مج ٣٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
٢٤. خزنة الأدب ولب لياب لسان العرب: عبد القادر بن عمر بن بايزيد البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٢٥. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (٢٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية - القاهرة، ١٩٥٧م
٢٦. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت: ١٢٣١ هـ)، محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م
٢٧. الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف ب(السمين الحلبي) (ت: ٧٥٦ هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، (د.ط)، دار القلم - دمشق، (د.ت)
٢٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي (ت: ١٢٧٠ هـ)، نشر وتصحيح وتعليق إدارة الطباعة المنيرية - دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)
٢٩. سمط اللآلئ المحتوي على اللآلئ في شرح أمالي القاضي، الوزير أبي عبيد البكري الأوني، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، (د.ط)، منشورات: لجنة التأليف والنشر - القاهرة، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م
٣٠. شرح التسهيل: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي (ت: ٦٧٢ هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م
٣١. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الخضرمي المعروف بابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩ هـ)، تحقيق: د. صاحب أوبنجاح، ط١، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل - العراق، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
٣٢. شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأسترابادي (ت: ٦٨٦ هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط٢، جامعة قاريونس - بنغازي، ١٩٩٦م
٣٣. شرح المفصل [في صنعة الإعراب] للزمخشري، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصل (ت: ٦٤٢ هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م
٣٤. الغريب المصنّف، أبو عبيدة القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤ هـ)، تحقيق: محمد المختار العبيدي، ط٢، نشر مشترك: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، ودار سحنون - تونس، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م
٣٥. شعر التحفيق العقبلي: د. حاتم صالح الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء ٣، المجلد ٣٧، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م
٣٦. الكامل: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، ط٣، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
٣٧. كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٧٥ هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
٣٨. كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠ هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، (د.ط)، دار ومكتبة الهلال، (د.ت).
٣٩. الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، شارك في تحقيق: د. فتحي عبدالرحمن أحمد حجازي، ط١، مكتبة العبيكان ت الرياض، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
٤٠. كشف المشكل في النحو: ابن الحيدرة اليمني أبو الحسن علي بن سليمان بن أهد (ت: ٥٩٩ هـ)، (د.ط.ت)، كتب عربية (www.kotobarabia.com)
٤١. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور (ت: ٧١١ هـ)، تحقيق: عبدالله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي،



- (د.ط). دار المعارف - القاهرة. (د.ت)
٤٢. مجاز القرآن، أبو عبيدة عمر بن المثنى التيمي(ت: ٥٢١٠هـ)، عارضه بأصوله وعلّق عليه: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي - مصر، ١٤٠٨-١٩٨٨م
٤٣. مجيب الندى في شرح قطر الندى، جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي(ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق: د. مؤمن عمر محمد البرارين، ط١، الدار العثمانية - عمان، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م
٤٤. معاني الحروف الثنائية والثلاثية بين القرآن الكريم ودواوين شعراء المعلقات السبع، أطروحة تقدم بها رزاق عبد الأمير مهدي الطيار إلى مجلس كلية التربية الأولى (ابن رشد) في جامعة بغداد لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها، بإشراف د. نعمة رحيم العزاوي، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
٤٥. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل علي الشلبي، (د.ط)، دارالسرور، بيروت - لبنان، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، (د.ت)
٤٦. معاني القرآن للأخفش الأوسط: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م
٤٧. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل(ت: ٢١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
٤٨. معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، ط١، دار الفكر - عمان، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م
٤٩. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، ط٢، دار الفرقان - عمان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م
٥٠. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م
٥١. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: المشهور ب (شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط١، دار السلام - القاهرة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
٥٢. من أساليب التعبير القرآني: د. طالب محمد إسماعيل، ط١، دار النهضة العربية - بيروت، ١٩٩٦م
٥٣. النحو الوافي، عباس حسن، ط٢، دار المعارف - القاهرة، (د.ت)
٥٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد السلام محمد هارون، ود. عبدالعال سالم مكرم، (د.ط)، (وشارك في تحقيق ج١ عبد السلام محمد



## الهوامش

- ١- ينظر: تهذيب اللغة: ٤٨٩/١٥، مادة: (ناب)، لسان العرب: مج ٦: ٥١/٤٥٦٩، (مادة:نوب)
- ٢- معجم: المصطلحات النحوية والصرفية/٢٢٢
- ٣- ينظر:، أدوات الغاية في النحوالعربي/٣٠٢، معجم المصطلحات النحوية والصرفية/٢٣٢
- ٤- ينظر: الجمل في النحوالمنسوب الى الخليل/٢٥٨، ٢٥٩، الكتاب: ٤/٢٢٧، معاني القرآن للفراء: ٢٢/٢
- ٥- ينظر: (مادة: ضمن)، كتاب العين: ٥١/٧، تهذيب اللغة: ٤٩/١٢، لسان العرب: مج ٤: ٢٨/٢٦١
- ٦- البرهان في علوم القرآن: ٢٣٨/٢
- ٧- الخصائص: ٣٠٨/٢
- ٨- ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢٢٩/٢
- ٩- ينظر: الخصائص: ٢/٤٣٥، ٣١٠
- ١٠- ينظر: معني اللبيب: ٢/٧٩١
- ١١- ينظر: م . ن: ٧٩١/٢، وينظر تفاصيل أكثر عن النيابة والتضمن في الرسالة بعنوان (من في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية) تقدمت بها: هلات حسن جرجيس الى قسم اللغة العربية / جامعة زاخو، بإشراف: أ.م.د. صباح حسين محمد
- ١٢- الخصائص: ٤٣٥/٢، ٤٣٥، ٢٧١، ٣٠٦-٣١٥، الاقتصاب: ٢/٢٦٢-٢٩٥، البرهان في علوم القرآن: ٢/٣٢٨-٣٤٦، اساليب التعبير القرآني / ١٣-٧٧، معاني النحو: ١٦-٦/٢، النحوالوإي: ٢/٥٣٧-٥٤٣، أثر حروف المعاني في تعدد المعنى / بحث منشور، إيثار حروف الجر بعضها على بعض في لغة القرآن الكريم/ بحث منشور، التضمن النحوي في القرآن الكريم: ويتضمن مجلدين الأول القسم النظري والثاني القسم العملي، حروف المعاني في تراث ابن مالك / ٤٢-٤٧، حقيقة التضمن ووظيفة حروف الجر، ظاهرة توسع المعنى في اللغة العربية/ نماذج من القرآن الكريم / بحث منشور، (عن) في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية/ ٧-٢٥، معاني الحروف الثنائية والثلاثية في القرآن الكريم ودواوين شعراء المعلقات السبع/ ٢٧-٤٢، موارد الباء ومعانيها في القرآن الكريم/ ٢١٦-٢١٨
- ١٣- ينظر: أدوات الغاية في النحوالعربي/ ٢٠٥،
- ١٤- البرهان في علوم القرآن: ٢/٢٢٩
- ١٥- م . ن: ٢/٤٣٢
- ١٦- ينظر: حقيقة التضمن ووظيفة حروف الجر، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي مج ٣: ٢/١٤٩
- ١٧- ينظر: معاني النحو: ٧/٨
- ١٨- ينظر: الاقتصاب في شرح أدب الكاتب: ٢/٢٦٢، الجنى الداني/ ٤٦، أدر المصون/ ١٤٥، همع الهوامع: ٤/٢١٥
- ١٩- ينظر: النحوالوإي: ٢/٥٣٧
- ٢٠- شرح الرضي: ٤/٢٢٩
- ٢١- الجنى الداني/ ٤٦
- ٢٢- شرح الجمل لابن عصفور: ١/٤٩٧-٤٩٨
- ٢٣- ينظر: الجنى الداني/ ٤٦، معني اللبيب: ١/١٢٩-١٣٠، همع الهوامع: ٤/٢١٥
- ٢٤- كتاب العين: ١/١٨٠، (مادة: عقب)، وينظر: الجمل في النحوالمنسوب الى الخليل/ ٢٥٨، ٢٥٩
- ٢٥- الكتاب: ٤/٢٢٧
- ٢٦- معاني القرآن للفراء: ٢/٢٢٢، ٦٠
- ٢٧- ينظر: مجاز القرآن: ١/٩٤، ٢/٢٢٢-٢٤، ١٧٥، ١٩٥، ٢٢٣
- ٢٨- ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٥١، ٢/٣٢٤، ٥١٢



- ٢٩- أدب الكاتب/ ٥٠٦-٥٢٠، كذلك فتح في كتابه تأويل مشكل القرآن بآباً بنفس العنوان/ ٥٦٥-٥٧٨
- ٣٠- الكامل: ١٠٠٠/٢ ، وكذلك في: ٧٢٢-٧٢١/٢ ، المقتضب: ٣١٨-٣١٧/٢ ،
- ٣١- ينظر: حروف المعاني للزجاجي/ يلاحظ ذلك في سائر الكتاب كما في الصفحات /٥٠، ٥١، ٧٦، ٧٧، ٨٢، وغيرها.
- ٣٢- ينظر: الازمية/ ٢٦٧، ٢٨٢-٢٩٠
- ٣٣- ينظر: امالي ابن الشجري: ٦١٧-٦٠٦/٢
- ٣٤- ينظر: كشف المشكل في النحو/١٦٨ - ١٧٢، شرح التسهيل لابن مالك: ١٣٦/٣-١٣٧، جواهر الادب/ ٢٧٤-٢٧٥، مجيب الندى في شرح قطر الندى/ ٤٣٩
- ٣٥- نسب اليه القول بالنيابة: ابن مالك في شرح التسهيل : ١٥٢/٣، والمرادي في الجنى الداني/٤٢ وغيرهما كالرمانى، وأبي حيان والسيوطي، ينظر: أدوات الغاية في النحو العربي/٣٠٦
- ٣٦- ينظر: الغريب المصنف: مج ٢: ٦٩٣/٣، ٨٧٦، ٤٢٣
- ٣٧- ينظر الاقتضاب: ٢٦٩/٢
- ٣٨- الاصول في النحو: ٤١٤-٤١٥
- ٣٩- م . ن: ٤١٥/١
- ٤٠- الخصائص: ٣٠٦/٢-٣٠٨
- ٤١- ينظر: الكامل: ١٠٠٠/٢-١٠٠١
- ٤٢- ينظر: المقتضب: ٣١٨-٣١٧/٢
- ٤٣- الإقتضاب: ٢٦٩/٢
- ٤٤- البيت للقحيف العقيلي، وهي مطلع مقطوعة له تتألف من (٤) أبيات، ينظر: ديوانه منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي: ج ٢: مج ٣٧/٢٥٢، الغريب المصنف: مج ٢: ٦٩٣، المقاصد النحوية: ١٢٢٦/٣، خزنة الأدب: ١٣٤/٥، ١٣٧/١٠، الدرر اللوامع: ٥٤/٢، وقال ابن جني بعد أن أنشد البيت: أراد (عني)، ووجهه إذا رضيت عنه أحبته، وأقبلت عليه: فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن)، الخصائص: ٣١١/٢، وينظر: الإقتضاب: ٢٦٤/٢
- ٤٥- الإقتضاب: ٢٦٤/٢
- ٤٦- ينظر: م . ن: ٢٦٩-٢٦٤/٢
- ٤٧- ينظر: مغني اللبيب: ٢٢٩/١-٢٥٨، ١١٨/١٣٠
- ٤٨- مغني اللبيب: ٧٥٥/٢
- ٤٩- ينظر: م . ن: ١٣٠/١
- ٥٠- ينظر: م . ن: ٧٩٢/٢
- ٥١- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤١٦-٤١٧/١، روح المعاني: ١٧٥/٣
- ٥٢- الكشاف: ٢٢/٥
- ٥٣- الكشاف: ٢٢/٥
- ٥٤- م . ن: ٥٨٠-٥٨١/٣
- ٥٥- شرح المفصل لابن يعيش: ٤٧٢/٤
- ٥٦- م . ن: ٤٧٣/٤
- ٥٧- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥١٠/١، ٥١١
- ٥٨- شرح الرضي: ٣٢٩/٤، ٢٦٤/٤



- ٥٩- ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٢١/٤
- ٦٠- تفسير البحر المحيط: ٣٥٥/٤
- ٦١- ينظر: الدر المصون/٥١
- ٦٢- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٥٣/٣
- ٦٣- الخصائص: ٤٣٥/٢
- ٦٤- البسيط في شرح الجمل: ٨٤٣/٢
- ٦٥- ينظر: التضمين النحوي في القرآن الكريم: ١١٤-١١٥/١
- ٦٦- ينظر: التضمين النحوي في القرآن الكريم: ١١٥/١، حاول الباحث في كتابه أن يرجح كفة التضمين، ويردّ التناوب على أصحابه وينكره على أنه وسيلة للوصول الى أقرب مخرج وللخروج من وعورة المسلك وفراره منه.
- ٦٧- أدب الكاتب/٥٠٦
- ٦٨- ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢٣٣/٢، ١٩٥، ٢٣٢، معاني القرآن وإعرابه: ٤١٧/١، أدب الكاتب/٥٠٦، الكامل: ١٠٠٠/٢، المتقضب: ٣١٨/٢، الخصائص: ٣٠٧/٢، أمالي ابن الشجري: ٦٠٦/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٤٧٢/٤، روح المعاني: ٢٣١/١٦
- ٦٩- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٧٢/٤، البرهان في علوم القرآن: ٣٠٣/٤، إيتار حروف الجر بعضها على بعض/٢٩١
- ٧٠- معاني القرآن وإعرابه: ٤١٧/١
- ٧١- ينظر: الكامل: ١٠٠٠-١٠٠١/٢
- ٧٢- ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٠٣/٤، روح المعاني: ٢٣١/١٦، إيتار حروف الجر بعضها على بعض/٢٩١
- ٧٣- ينظر: تأويل مشكل القرآن/٥٧٥، الأزهية/٢٧٣، أمالي ابن الشجري: ٦١٣/٢، الجنى الداني/٤٣، مغني اللبيب: ١٢٢/١، البرهان في علوم القرآن: ٣٢٨/٣
- ٧٤- ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢١٥/٣، تأويل مشكل القرآن/٥٧٥، البرهان في علوم القرآن: ٢٥٢-٢٥٣
- ٧٥- ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢١٥/٣، الجنى الداني/٤٤، مغني اللبيب: ١٢٣/١، البرهان في علوم القرآن: ٣٢٨/٣
- ٧٦- ينظر: الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم/١٤٤
- ٧٧- ينظر: الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم/١٤٥، إيتار حروف الجر بعضها على بعض/٢٧٧، التضمين النحوي في القرآن الكريم: ١١٧/١
- ٧٨- البرهان في علوم القرآن: ٢٣٨-٢٣٩/٣
- ٧٩- ينظر: معاني النحو: ٢٦/٣، إيتار حروف الجر بعضها مكان بعض/٢٧٨
- ٨٠- ينظر: التعبير القرآني/٢١٠-٢١٢، الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم/١٤٥-١٤٦
- ٨١- ينظر: الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم/١٤٦
- ٨٢- الكشف: ٢٧٦-٢٧٧، وينظر: الجنى الداني/٤٤، مغني اللبيب: ١٢٣/١، إيتار حروف الجر بعضها على بعض/٢٧٨-٢٧٩
- ٨٣- ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٤٦/٣، أدب الكاتب/٥١٨، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٩٧/٥، البرهان في علوم القرآن: ٣٤٢/٤، أمالي ابن الشجري: ٦٠٩/٢
- ٨٤- ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٤٢/٤
- ٨٥- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٩٧/٥، من أساليب التعبير القرآني/٦٧
- ٨٦- ينظر: معاني النحو: ٥٢/٣، إيتار حروف الجر بعضها على بعض/٢٩١
- ٨٧- ينظر: الأصول في النحو: ١٤٤/١، معاني النحو: ٨/٣
- ٨٨- ينظر: الاقتضاب: ٢٦٤/٢